



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

¹ مخبر العولمة وانعكاساتها على

اقتصاديات دول الشمال الأفريقي، جامعة الشلف (الجزائر).

² جامعة الشلف (الجزائر).

دور بنك الجزائر في تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني.

The Role of the Bank of Algeria in the Development of a Central Credit Information System.

يمينة بوزكري^{1*}، y.bouzekri@univ-chlef.dz

عبد الرزاق حبار²، a.habbar@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2020/06/29

تاريخ القبول: 2020/05/22

تاريخ الإرسال: 2019/08/25

الكلمات المفتاحية

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بأهمية أنظمة الاستعلام الائتماني في تعزيز البنية التحتية للقطاع المصرفي، وقد تمحورت الإشكالية حول دور بنك الجزائر في تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني. وخلصت الدراسة إلى أن نظم الاستعلام الائتماني عبارة عن قواعد بيانات تقدم تقارير ائتمانية حول المقترضين تخدم جميع المشاركين في النظام، بحيث يقع على عاتق البنوك المركزية تكثيف جهودها لتطويرها وفق أفضل الممارسات الدولية. كما بينت هذه الدراسة قيام بنك الجزائر بتنظيم وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني من خلال خلق بيئة تشريعية تضمنت إنشاء مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر الأسر والإشراف عليها والعمل على توسيع نطاق المعلومات والبيانات المجمعّة والمتاحة، لكن بالرغم من ذلك لا يزال نطاق تغطية المعلومات الائتمانية غير كاف.

تصنيف JEL: E52 ؛ E58 ؛ E59 .

Abstract

Keywords

This research paper aims to identify the importance of credit information systems in strengthening the infrastructure of the banking sector. The research emphasizes the role of the Bank of Algeria in the development of a central credit information system. The study concluded that credit information systems consist of databases provide credit reports on borrowers that serve all participants in the system, central banks have to intensify and develop their efforts in accordance with international best practices . The study revealed that the Bank of Algeria has organized and developed a central credit information system via the creation of a legislative environment that included supervising centralized enterprise risk and centralized families risk, as well as working to expand the scope of information and collecting available data. However, the coverage of credit information is still insufficient.

Credit Information Systems; Central Banks; Bank of Algeria; Centralized Risk.

JEL Classification Codes : E52 ; E58 ; E59.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: y.bouzekri@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

تلعب الصناعة المصرفية دورا مهما في اقتصاديات الدول وبرغم النجاحات التي حققتها إلا أنها مازالت تواجه العديد من المخاطر لاسيما تلك المتعلقة بالائتمان، الأمر الذي دفع الحكومات والمهتمين بقضايا القطاع المصرفي بتركيز الاهتمام بصورة واضحة على السياسات والإجراءات التي تحقق السلامة المصرفية فمبدأ المخاطر الائتمانية أصبح أهم المجالات التي وجدت اهتماما كبيرا من قبل البنوك المركزية وهو ما أكدت عليه متطلبات لجنة بازل 2 التي أقرت بتبني سياسات لإدارة المخاطر الائتمانية وكان لزاما على السلطات إيجاد الحلول الناجحة والأنظمة المعاصرة للآليات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المخاطر والتغلب عليها، ومن الآليات المساهمة في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي ورفع كفاءته هي أنظمة الاستعلام الائتماني لما تمثله من أنظمة فعالة في جمع وتحليل وتخزين المعلومات الائتمانية التي تمكن هيئات الإقراض من تقييم أفضل للمخاطر الائتمانية، ونظرا لأهمية هذه الأنظمة ظهرت مبادرات برعاية المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقدم توجيهات تمكن البنوك المركزية للدول من تطوير أنظمتها وذلك لحماية المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل من المخاطر المحتملة للتعثر وبغرض تعريفهم بعملائهم على وجه الخصوص والحفاظ على النظام المصرفي والمالي العالمي من المخاطر المصرفية وتعرضه للآزمات المالية.

وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو الدور المنوط ببنك الجزائر القيام به لتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني ؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تقوم به أنظمة الاستعلام الائتماني في تعزيز البنية التحتية للجهاز المصرفي، بحيث أصبحت أحد أبرز أولويات البنوك المركزية لتطويرها وفق أفضل الممارسات الدولية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بالتعريف بالأهمية والمزايا الكبيرة لأنظمة الاستعلام الائتماني والتعرف على المتطلبات الأساسية لبناء وتطوير مثل هذه الأنظمة التي عززت من أهميتها مقررات لجنة بازل للتقييمات الائتمانية، كما تهدف إلى إبراز دور البنوك المركزية في تطويرها مع إلقاء الضوء على دور البنك المركزي الجزائري أو بنك الجزائر في إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني .

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة تم معالجة موضوع البحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بأنظمة الاستعلام الائتماني وتوضيح متطلبات تطويرها ودور البنوك المركزية في ذلك.

للإمام بجوانب البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة عناصر أساسية:

- I. أنظمة الاستعلام الائتماني ومزاياها.
- II. متطلبات تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.
- III. جهودات بنك الجزائر في إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني.

II. أنظمة الاستعلام الائتماني ومزاياها:

توفر أنظمة الاستعلام الائتماني معلومات مهمة ودقيقة عن المقترضين (أفراد أو مؤسسات) تخدم المصالح المشتركة لجميع المشاركين في النظام والذين يعتبرون في نفس الوقت من المصادر الهامة للمعلومات والبيانات المجمعة فيه، وتختلف نماذجها باختلاف الجهة التي تديرها سواء رسمية أو خاصة .

1. تعريف أنظمة الاستعلام الائتماني:

يمكن تعريف نظام الاستعلام الائتماني بأنه "عبارة عن قاعدة بيانات يتم فيها تجميع بيانات مالية وشخصية حول المقترضين أفراداً أو مؤسسات وكفلائهم ويوفر النظام هذه البيانات للمستخدمين من المؤسسات المالية المقرضة بعد معالجتها وتخزينها في مواقع آمنة في الحاسب الآلي" (العربي، 2017، صفحة 16).

ويمكن أيضاً تعريفها "بأنها خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الاقتراض المصرفي ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الإقراض الشخصي والاستهلاكي، ويعرض السجل بيانات ديمغرافية شخصية لتعريف العميل مثل الرقم القومي، السجل التجاري، سجل المصدرين والمستوردين وبيانات ائتمانية" (محمد، 2011، صفحة 4).

كما سبق يمكن تعريف أنظمة الاستعلام الائتماني بأنها قواعد لتجميع ومعالجة وتخزين المعلومات الائتمانية المرتبطة بالمقترضين تقدم هذه الأنظمة تقارير ائتمانية تسمح لهيئات الإقراض بترشيح قراراتهم الائتمانية.

2. النماذج الرئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني:

هناك ثلاثة نماذج رئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني، الأول أنظمة أو مراكز عائدة ومدارة من قبل المصارف المركزية، والثاني شركات الاستعلام الائتماني الخاصة المملوكة والمدارة من قبل المصارف أو الجهات المقرضة، والثالث شركات استعلام ائتماني خاصة ومملوكة من قبل جهات مستقلة، كما قد تكون هناك احتمالات لنماذج مختلطة، تشترط فيها جهات رسمية ومؤسسات الإقراض وجهات مستقلة أخرى معا في ملكية وإدارة أنظمة الاستعلام الائتماني، كما يبرز في حالات عديدة دور المزود التقني كشريك في هذه الأنظمة، مقابل تقديم خدمات وتقنيات المعلومات اللازمة لتشغيل نظام الاستعلام الائتماني، كذلك هناك تقسيم آخر لنماذج أنظمة الاستعلام الائتماني، وفقا لنوع البيانات أو المعلومات التي يتم تغطيتها، بيانات أفراد أو شركات أو معا (العربي، 2008، صفحة 17).

3. مزايا أنظمة الاستعلام الائتماني:

تحقق نظم الاستعلام الائتماني عدة مزايا تتمثل فيما يلي:

أ. **تحسين فرص الحصول على الائتمان:** من الواضح أن المعلومات تشكل قوة إذا تم استخدامها وإدارتها بشكل صحيح ويمكن للتحسينات المتعلقة بالمعلومات الائتمانية أن تسهل إلى حد كبير تشغيل ونمو سوق الائتمان، ومن ثم السوق المالية والاقتصاد في بلد أو منطقة أو الاقتصاد العالمي بشكل عام (daiwa, 2008, p. 24)، حيث تشجع المؤسسات المصرفية على تسعير أفضل وأدق للمخاطر ومكافأة المقترضين الجيدين بمنحهم ائتمان أقل تكلفة بسبب انخفاض معدلات المخاطرة من جهة ومن تدني الحاجة للاعتماد على الضمانات من جهة أخرى.

ب. **دعم فرص نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يمثل تشجيع ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية وسيلة هامة وأساسية لخلق المزيد من فرص العمل واستيعاب جزء كبير من السيولة المصرفية الفائضة، وبالنظر لطبيعة عمل هذه المؤسسات فإن الاحتياجات التمويلية موجهة بصفة خاصة لتمويل رأس المال العامل الشيء الذي يؤدي

إلى محدودية الضمانات التي يمكن أن تستخدمها هذه المؤسسات مقابل الحصول على التمويل، من هنا فإن غياب هذه الضمانات يدفع المصارف إلى العزوف عن منح الائتمان اللازم لهذه المؤسسات، إلا أن وجود أنظمة كفوة للاستعلام الائتماني، ستسمح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من سمعتها وسلوكها الائتماني للحصول على التسهيلات المصرفية اللازمة لتمويل أنشطتها وتوسيعها.

ت. المساهمة في الحد من المخاطر الائتمانية: إن وجود أنظمة استعلام ائتماني توفر ليس فقط المعلومات السلبية عن التعثر، بل أيضا المعلومات الإيجابية عن المستعلم عنهم طالبي التسهيلات الائتمانية، مما يشكل عامل حيوي في تحسين جدارة المخاطر لدى المؤسسات المصرفية، وتقلل كثيرا من ممارسات الإقراض المندفعة والخابئة (العربي، 2017، الصفحات 17-18)، حيث يتم اختيار العملاء الجيدين الذين سوف يوفون بالتزاماتهم ومن ثم سوف تتخفف نسبة الديون المتعثرة (الطاهر، 2015، صفحة 42).

ث. المساهمة في تطبيق أفضل لاتفاقية بازل: لا شك أن المعلومات الائتمانية التي يمكن أن توفرها أنظمة مركزية للاستعلام الائتماني إذا ما تم استخدامها بكفاءة، ستساهم في تحسين قدرات هذه المصارف على تقدير أفضل للمدخلات الأساسية لتحديد المخاطر الائتمانية مثل احتمالات التخلف عن السداد والخسائر الناجمة عن التخلف عن السداد والتوظيفات المعرضة للمخاطر في حالة التخلف عن السداد، كما أن تحسين قدرات المصارف على تقييم أفضل للمخاطر، يمكن أن يساهم في تطبيق هذه المصارف لمنهجيات متقدمة في إطار اتفاقية بازل 2 بالاستناد إلى أساليب التقييم الداخلي ولا يخفى انعكاس ذلك على استفادة أفضل من تطبيق هذه الاتفاقية في كفاءة وسلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي.

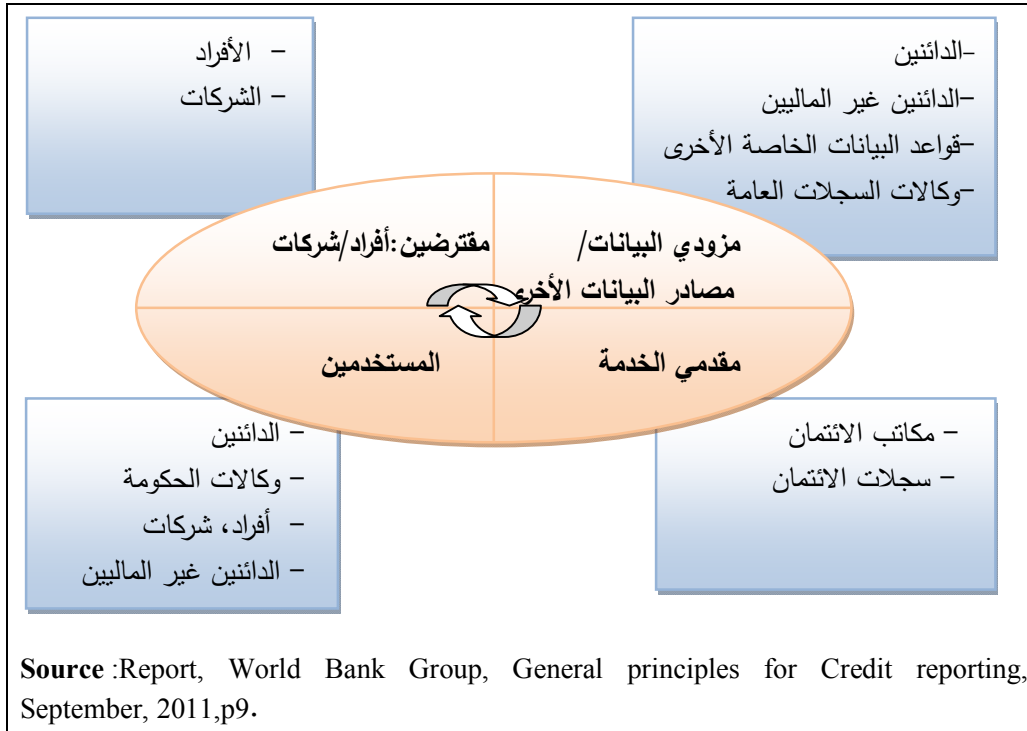
ج. تعزيز الممارسات الإشرافية للمصارف المركزية: لا يختلف في أن جودة وعمق المعلومات الائتمانية الإيجابية والسلبية لمختلف المقترضين التي يمكن أن تقدمها أنظمة مركزية متطورة للاستعلام الائتماني ستساهم في تحسين قدرات المصارف المركزية في إدراك خلفية المخاطر الائتمانية واتجاهاتها في القطاع المالي والمصرفي. ويساعد هذا الأمر المصارف المركزية على رسم سياستها وإجراءاتها الإشرافية بما يتفق مع ذلك.

ح. المساهمة في إدخال أدوات الدفع الحديثة : يمثل تطوير أدوات دفع حديثة واحدا من محاور تعزيز كفاءة القطاع المالي والمصرفي وستشجع المعلومات الائتمانية التي يمكن أن توفرها أنظمة الاستعلام الائتماني، المؤسسات المصرفية على توسيع العمل بأدوات الدفع الحديثة كالبطاقات الائتمانية والمصرفية، أدوات الخصم المباشر، وأوامر الدفع وغيرها من أدوات الدفع الحديثة (العربي، 2008، الصفحات 8-11).

4. المشاركون في نظم الاستعلام الائتماني:

ينطوي نظام الاستعلام الائتماني على عدد من الجهات الفاعلة التي تتدخل في نقطة أو أكثر خلال دورة إنتاج / جمع وتخزين ومعالجة وتوزيع، وأخيرا استخدام المعلومات لدعم الائتمان لبناء القرارات والإشراف المالي. يوضح الشكل الموالي أهم المشاركين في نظام الاستعلام الائتماني في كل دورة للمعلومات الائتمانية:

الشكل رقم (01) : دورة المعلومات والمشاركين الرئيسيين في كل خطوة.



من أكثر مزودي البيانات شيوعاً هم البنوك التجارية، وغيرهم من المؤسسات المالية والمصرفية، ومصدري بطاقات الائتمان، وفي بعض الحالات الدائنين غير الماليين مثل تجار التجزئة ومقدمي خدمات المرافق، وتقوم بعض الكيانات بجمع المعلومات (مثل بيانات الأحكام الصادرة عن المحاكم) وتجميعها وبيعها لمقدمي خدمات التقارير الائتمانية لاستكمال البيانات المجمعة في إطار ترتيبات المعاملة بالمثل، ويشار إلى هذه الكيانات باسم "قواعد بيانات خاصة أخرى" تقوم هذه الأخيرة بجمع المعلومات لأغراض تختلف عن منح الائتمان أو اتخاذ القرار المالي أو الإشراف المالي، قد تتضمن هذه المصادر الأخرى قواعد البيانات على الشيكات المرتجعة، وسجلات الضمانات، وسجلات المركبات، وسجلات العقارات، وسجلات الهوية الشخصية، وسجلات الشركات، وقواعد بيانات هيئات الضرائب .

المعلومات الائتمانية التي يتم جمعها تهم مجموعة متنوعة من الأطراف الأخرى "مستخدمي المعلومات" والمستخدم النموذجي هو الدائن الذي يقترض من مقترض محتمل للحصول على قرض ويطلب تقرير ائتماني عنه لتقييم طلبه، ومع ذلك قد تكون المعلومات الائتمانية ذات فائدة للمستخدمين الآخرين، كالمشرفين الماليين والوحدات الأخرى داخل البنك المركزي، المستخدمين في القطاعات الأخرى من الاقتصاد، مثل أصحاب الأعمال أو شركات التأمين أو الملاك... الخ (Bank, 2011, pp. 10-12).

III. متطلبات تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني:

تفترض الممارسات السليمة لتطوير أنظمة كفاءة للاستعلام الائتماني، توفر مجموعة من الشروط والمتطلبات الأساسية لتنظيم عمل هذه الأنظمة من خلال تطبيق مبادئ توجيهية، حيث تلعب البنوك المركزية دوراً مهماً في تطويرها من خلال خلق البيئة المناسبة لذلك.

1. البيئة المناسبة لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني:

أ. الإطار التشريعي والقانوني : يتطلب تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني بصورة رئيسية إرساء الأطر القانونية التي تنظم عملها، على أن تغطي هذه الأطر بصورة عامة النقاط التالية:

- قواعد بيانات المعلومات والبيانات: تحدد نوع المعلومات والبيانات الائتمانية التي يمكن تجميعها وتبادلها، وما هي المؤسسات والجهات التي يسمح لها بتبادل هذه المعلومات، وما هي الأغراض التي ستستخدم بها هذه البيانات، بالإضافة إلى المسائل المرتبطة بقواعد أمن وسلامة هذه البيانات والمعلومات والحفاظ عليها.

- حماية العملاء: يجب أن تكون معايير صارمة للأمان والموثوقية، وأن تكون فعالة، وعلى المشاركين في نظام التقارير الائتمانية حماية البيانات من أي خسارة أو فساد أو تدمير أو سوء الاستخدام أو الوصول غير المبرر، وعدم الكشف عن المعلومات التي يتم جمعها تحت أي ظرف من الظروف إلى طرف ثالث أو لأي غرض آخر (Zohra, 2014, p. 120).

- إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية: تحدد العلاقة والإجراءات اللازمة بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية المقرضة (المستعلمين) وبين النظام المركزي للاستعلام الائتماني، قبل اتخاذ قرار منح الائتمان من قبل هذه المؤسسة.

- التعليمات الخاصة بمنح الائتمان: توضح وتنظم حجم وسقف الائتمان الممكن منحه للمقترض وبالتالي فإنها تقترض لجوء المقرضين إلى النظام المركزي للاستعلام الائتماني لمعرفة حجم الأعباء أو الديون القائمة بذمة المقترضين. وينبغي أن يضمن الإطار القانوني لنظام استعلام ائتماني متطور وفعال النواحي التالية:

- تشجيع تبادل المعلومات بين مختلف المقرضين.
- تأكيد حق المقترضين (المستعلم عنهم) في الحصول على نسخة من التقارير الائتمانية ومراجعتها.
- تأكيد حق المقترضين (المستعلم عنهم) في الاعتراض على هذه التقارير الائتمانية وإمكانية تصحيحها.
- تحديد فترة زمنية للاحتفاظ بالبيانات والمعلومات الائتمانية (خمس سنوات على سبيل المثال).
- تحديد واضح لمسؤوليات وصلاحيات النظام المركزي للاستعلام الائتماني تجاه المستعلمين والمستعلم عنهم وتجاه السلطات الإشرافية.

- تحديد تفاصيل واضحة وشاملة حول نوع البيانات التي يمكن تجميعها وتبادلها (العربي، 2008، صفحة 14).

ب. الإطار المؤسسي والتنظيمي: يتطلب تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني توفر الإطار المؤسسي الملائم ويجب أن يراعي في بناءه مجموعة من الاعتبارات، وبوجه خاص النقاط التالية:

- اختبار المزود المناسب للخدمات التقنية، الذي يتمتع بالخبرة اللازمة والاستعدادات الفنية والإدارية لتوفير الدعم الفني على مدار الساعة، والقدرة على معالجة التحديات والصعوبات التي قد تواجه العمل.

- إرساء معايير عالية للممارسات المهنية، الذي ينظم كافة العمليات الداخلية لنظام الاستعلام الائتماني، ويحكم العلاقة بين موظفي هذا النظام وكافة الجهات الأخرى ذات العلاقة وبشكل خاص الأعضاء (الجهات المقرضة) والمستهلكين والجهات الإشرافية، ويوضح مسؤوليات كل طرف.

- نوعية البيانات التي يتم تجميعها: من المفيد في تصميم عمليات نظام الاستعلام الائتماني، تحديد نوع البيانات والمعلومات التي يتعين الحصول عليها والتي يجب أن تشمل ليس فقط البيانات أو المعلومات السلبية بل أيضا وبنفس القدر من الأهمية البيانات والمعلومات الإيجابية عن المقترضين، كذلك يتعين تحديد أوسع نطاق متاح من جمع البيانات،

بحيث لا يقتصر جمع المعلومات من المصارف فقط بل يشمل شركات التمويل وشركات بطاقات الدفع ومؤسسات الخدمات المختلفة ذات الفواتير (مثل الاتصالات).

- تطوير خدمات إضافية: يمكن أن تشمل هذه الخدمات إجراء الدراسات والبحوث، وخدمات الاستشارات لإدارة المخاطر وخدمات التقييم (scoring) وغير ذلك.

ت. **توعية الجمهور**: يتعين على شركات الاستعلام الائتماني في سبيلها لنشر الوعي، أن تقوم بتنظيم ندوات بالجامعات والمعاهد الدراسية، نشر مقالات بالصحف والمجلات بصفة دورية عن محتويات التقرير الائتماني وأسلوب مبسط عن التقييم الرقمي وطرق تحسينه، التوسع في نشر الوعي عن طريق منصات التواصل الاجتماعي. (العربي، 2019، صفحة 20)

ث. **استخدام التقنيات الحديثة الأكثر كفاءة وسلامة**: يتطلب تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وضمان سرية البيانات وأمنها أي لا بد من تحسين المهارات التقنية في البنك المركزي من أجل استخدام برمجيات جديدة لتقليل وقت المعالجة (daiwa, 2008, pp. 29-100).

ج. **إدارة فعالة للمخاطر على مستوى الأعضاء (الجهات المقرضة)**: يتطلب تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني إدارة فعالة للمخاطر على مستوى الجهات المالية المقرضة، بما يمكنها من الاستفادة من المعلومات الائتمانية بكفاءة في إجراءات وقواعد منح الائتمان الخاصة بها. فمهما قدمت أنظمة الاستعلام الائتماني من معلومات وتقييمات وخدمات، فإن عدم توفر إدارة فعالة للمخاطر على مستوى الجهات المقرضة المصرفية وغير المصرفية، تستطع من خلالها هذه الجهات توظيف هذه المعلومات في تحسين إدارتها للمخاطر الائتمانية، فإنه سيصعب تحقيق الأهداف التي يمكن جنيها على صعيد تحسين الخدمات المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي. (العربي، 2008، صفحة 16).

2. دور البنوك المركزية في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني :

يمكن للبنوك المركزية تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني من خلال القيام بمجموعة من الأدوار التي تعتبر أساسية في بناء أنظمة كفاءة للاستعلام الائتماني لكن قبل ذلك يجب أن تتمتع بالصلاحيات والموارد اللازمة للقيام بمسؤولياتها بفعالية في التنظيم والإشراف وتتمثل الأدوار الأساسية للبنوك المركزية فيما يلي:

أ. **تنظيم ومراقبة نظم الاستعلام الائتماني**: ينبغي أن تخضع أنظمة الاستعلام الائتماني للتنظيم المناسب والإشراف الفعال من قبل البنك المركزي إذ على السلطات على المستوى الوطني تحديد أنظمة الاستعلام الائتماني التي ينبغي أن تخضع للتنظيم والمراقبة باستخدام معايير يتم الكشف عنها عموماً، على أن تتسق الإجراءات الرقابية مع السلطات الأخرى ذات الصلة، يختلف توزيع المسؤوليات بين السلطات على تنظيم أنظمة الاستعلام الائتماني والإشراف عليها تبعاً للإطار القانوني والمؤسسي للبلد، قد تتخذ السلطة أشكالاً مختلفة للتنظيم والمراقبة، كما يجب على السلطات المعنية معالجة أي ثغرات قائمة في تنظيم أو مراقبة أنظمة الاستعلام الائتماني من خلال التنسيق مع الهيئة التشريعية المعنية لتنفيذ التغييرات القانونية، حيثما أمكن أو من خلال قدرات أخرى بما في ذلك الإقناع الأخلاقي (Bank, 2011, pp. 39-40).

ب. **الإفصاح عن الأهداف والسياسات فيما يتعلق بنظم الاستعلام الائتماني** : يجب أن تحدد البنوك المركزية بوضوح أهدافها التنظيمية والرقابية والأدوار واللوائح والسياسات فيما يتعلق بنظم تقارير الائتمان والكشف عنها، والتي توفر أساساً لصنع سياسات متسقة ومعياري يمكن من خلاله تقييم فعاليتها في تحقيق أهدافها، وعادة تتمثل أهدافها الرئيسية في تعزيز سلامتها وكفاءتها بحيث يجب أن تكون أهداف وأدوار وسياسات البنوك المركزية متسقة مع الإطار التشريعي للسلطة، كما ينشر الكشف العلني بيئة شفافة واتساقاً في التنظيم والإشراف وعادةً ما تقوم بالإفصاح عن المبادئ التنظيمية والرقابية

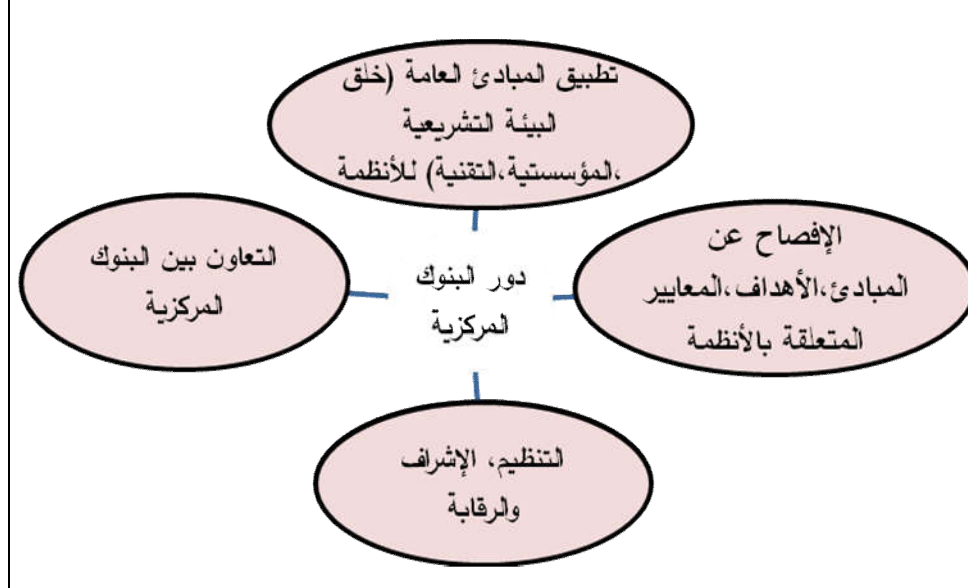
للسلطة والتي تسهل الامتثال لمتطلبات ومعايير السياسة السارية، علاوة على ذلك فإن الإفصاحات العامة تنقل أدوار ومسؤوليات السلطات للجمهور الأوسع وتعزز المساءلة.

ت. **تطبيق المبادئ العامة:** يجب على البنوك المركزية أن تعتمد المبادئ العامة لأنظمة تقارير الائتمان وتطبيقها باستمرار مع توفير إطار تنظيمي ورقابي متسق، حيث يمكن للبنوك المركزية تعزيز تنظيمها والإشراف على أنظمة التقارير الائتمانية من خلال اعتماد المبادئ التوجيهية والأدوار الواردة، تعتمد هذه المعايير على الخبرة الجماعية للعديد من الهيئات وممثلي الصناعة وقد خضعت للتشاور العام، كما أنها تمثل مصالح مشتركة تسهل على السلطات المختلفة العمل بشكل تعاوني وتعزيز فعالية واتساق التنظيم والرقابة.

ث. **التعاون بين السلطات:** على البنوك المركزية أن تتعاون مع بعضها البعض حسب الاقتضاء لدعم الأهداف المشتركة لأنظمة الاستعلام الائتماني المؤمنة والفعالة لاسيما تلك التي تجري أعمالاً في دول متعددة، وينبغي معالجة الترتيبات التعاونية بطريقة توفر التنظيم والرقابة بما يتفق مع مسؤوليات كل سلطة وتقلل من ازدواجية الجهود والعبء على المشاركين في النظام. كما ينبغي أن يساعد التعاون في تجنب التناقض في نهج السياسات والحد من احتمال وجود فجوات في التنظيم والرقابة، غير أن الترتيبات التعاونية ينبغي أن تكون متسقة مع الصلاحيات والأطر القانونية، ويجب أن يخضع نظام التقارير الائتمانية الذي يعمل عبر الحدود ويخدم أكثر من دولة للتنظيم اليومي والرقابة من قبل منظم أو مشرف رئيسي (سلطة مختصة) يتمتع بسلطة توفير التنظيم والرقابة الفعالة وتجربة السوق المحلية ذات الصلة (Bank, 2011, pp. 41-42).

يمكن تلخيص أهم الأدوار التي تقوم بها البنوك المركزية لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): أهم الأدوار التي تقوم بها البنوك المركزية لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني:



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نفس المرجع السابق.

IV. مجهودات بنك الجزائر في إنشاء وتطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني:

يسعى بنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية للدول إلى التقليل من مخاطر القروض والحفاظ على استقرار النظام المصرفي من خلال إنشاء نظام مركزي للاستعلام الائتماني أو ما يعرف بمركزية المخاطر وتهيئة البيئة التشريعية والقانونية المناسبة لتطويرها فضلا عن القيام بدوره في الإشراف والتنظيم والرقابة عليها.

1. الإطار التشريعي والتنظيمي لمركزية المخاطر:

تأسست مركزية المخاطر بموجب المادة 160 من قانون النقد والقروض 10/90، وقد تم إحداث عدة تعديلات على قانون النقد والقروض تنصب كلها في تنظيم وتسيير مهام المركزية، نلخصها فيما يلي:

- النظام 01/92 المؤرخ في 22 مارس 1992، المتضمن تنظيم وتسيير مركزية المخاطر ووجوب تصريح كل البنوك والمنشآت المالية عن القروض التي تمنحها لزيائنها (أشخاص طبيعيين ومعنويين) واستشارتها قبل منح قرض لزيون جديد (الجزائر، 1992).

- بداية من عام 1992 تم التصريح كل ثلاثة أشهر عن القروض التي تعادل أو تفوق قيمة 2.000.000 دج الممنوحة للمؤسسات من قبل البنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بالمعاملات التي تتم في شبابيك وكالاتها (التعليمة رقم 70-92 المؤرخ في 24 نوفمبر 1992).

- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقروض، المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، إن نص المادة 98 من هذا الأمر، تضع على عاتق بنك الجزائر مهمة تنظيم وتسيير مركزية المخاطر تكلف هذه الأخيرة بجمع المعطيات المتعلقة بما يلي (الجزائر، 2010):

✓ التعرف بزيائن المؤسسات المصرحة.

✓ تبليغ كل مؤسسة مصرحة، ويطلب منها المعلومات التي تتلقاها المركزية، بطريقة مجمعة.

✓ تلزم المادة 98 من نفس الأمر المؤسسات المصرحة بالانضمام إلى مركزية المخاطر والمساهمة في تكاليفها المباشرة.

- لتدارك النقص المسجلة على مستوى المركزية قام بنك الجزائر بإعادة تنظيمها من خلال النظام رقم 01/12 المؤرخ في 20 فيفري 2012 المتضمن مركزية مخاطر المؤسسات والأسر والتي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة لهم (سواء إيجابية أو سلبية)، حيث تسجل في مركزية مخاطر المؤسسات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بدون أجر، أما مركزية مخاطر الأسر فتسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد.

تصرح البنوك والمؤسسات المالية شهريا بجميع القروض الممنوحة لزيائنها من مؤسسات وأفراد لمركزية المخاطر، والتصريح بدون تأخير عن كل معلومة طرأت على وضعية المقترض قد تؤثر على ملاءته، كما يتعين على المؤسسات المصرحة أن تستشير مركزية المخاطر قبل منح أي قرض لزيون جديد (algeria, 2012).

2. مشروع عصرنه وتطوير مركزية مخاطر :

كعدم للإطار القانوني والتشريعي الذي تم استحداثه قام بنك الجزائر بتعزيزه بآليات وإجراءات عملية تحسن أداء مركزية المخاطر، حيث قام في هذا الصدد بإطلاق مشروع عصرنه وتطوير مركزية المخاطر، يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وتسيير مركزية إعلام حول القروض الممنوحة للمؤسسات والأسر، ذات مقاييس دولية.

ولتحقيق هذا الهدف قام بنك الجزائر بما يلي (بوسابا، 2019):

- نشر مناقصة دولية للترشح في 28 سبتمبر 2013.
- تم إيداع العروض وفتح الأظرفة في 12 نوفمبر 2013.
- الانطلاق في تحقيق المشروع في بداية 2014.
- ومن بين الشروط المناسبة لنجاح المشروع هي ما يلي:
- استعمال رقم تعريف موحد: رقم التعريف الضريبي بالنسبة للمؤسسات ومفتاح بنك الجزائر للأفراد في انتظار وضع رقم تعريف وطني من طرف وزارة الداخلية.
- وضع إطار تنظيمي مناسب.
- التصريح بكل القروض الممنوحة من طرف كل البنوك والمؤسسات المالية من دون تحديد سقف.
- جمع معلومات دقيقة وذات جودة عالية حول مديونية عملاء البنوك والمؤسسات المالية، ووضعية تأخرهم عن الدفع.
- إلزامية تحديث المعطيات والتصريح بها بصفة شهرية.
- تعد البيانات المبلغة من قبل مركزية المخاطر في غاية السرية طبقا للمادة 14 من النظام رقم 12-01 المؤرخ في 20 فبراير 2012.

3. تقييم فعالية مركزية المخاطر الجديدة في خفض المخاطر الائتمانية:

أ. تطور التصريحات المسجلة في المركزية:

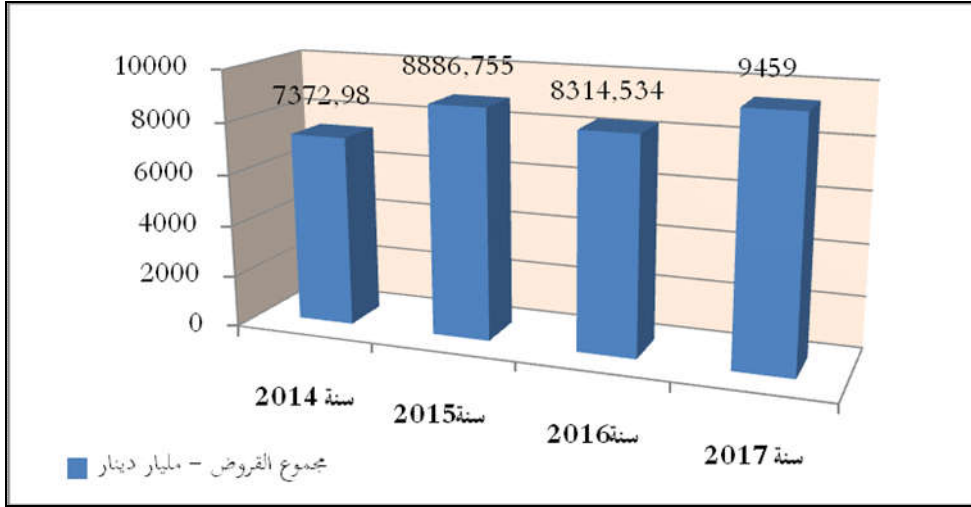
بدأ تشغيل مركزية المخاطر الجديدة في سبتمبر 2015، تساهم هذه القاعدة للبيانات في اتخاذ القرار الأمثل في مجال منح القروض والممارسات المصرفية الجيدة في مجال متابعة الزبائن المستهلكة للقروض، إن للاستعمال الفعلي لقاعدة البيانات هذه آثار إيجابية على المصارف والمؤسسات المالية، سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الكلي (الجزائر، 2016، صفحة 101).

عرفت مركزية المخاطر تطورا من خلال تصاعد التصريحات بالقروض الممنوحة من طرف البنوك والمنشآت المالية وكان عامل التكنولوجيا الحديثة من أهم أسباب ذلك، حيث ارتفع عدد التصاريح المقدمة لبنك الجزائر في سنة 2017 إلى 854807 تصريحاً مقابل 727666 تصريحاً في 2010، وهو أعلى عدد تم تسجيله على مستوى هذه المركزية، (الجزائر، 2017، صفحة 95)، ويعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً في توسيع قاعدة المعلومات الائتمانية.

ب. تطور القروض الممنوحة والمسجلة في مركزية المخاطر:

سجلت مركزية المخاطر ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات حيث بلغت القروض في نهاية 2017 ما قيمته 9459 مليار دينار، مقابل 7372.98 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014، كمقابل لهذه القروض الممنوحة، بلغت الضمانات المأخوذة 5158.7 مليار دينار في نهاية 2017، حيث عرفت تزايداً قدره 20.2% بالمقارنة مع سنة 2016.

شكل رقم(3): تطور القروض المصرح بها لدى مركزية المخاطر:



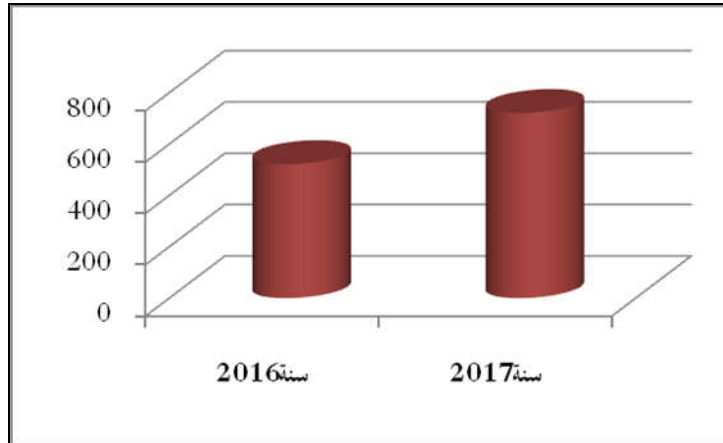
المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2015، 2016، 2017.

إن الارتفاع في حجم القروض الممنوحة والمسجلة في مركزية المخاطر والذي صاحبه ارتفاع في حجم الضمانات المطلوبة، يبين أن الدراسة الائتمانية لمخاطر القرض التي تستند عليها عملية منح القروض في البنوك الجزائرية تعتمد بشكل أساسي على الضمانات المقدمة سيما الضمانات الحقيقية وهذا لضمان استردادها وهو ما يعكس ضعف هذه المركزية في تقديم تقارير ائتمانية عن جدارة المقترضين.

ت. تطور نسبة القروض المتعثرة والمصرح بها في مركزية المخاطر:

بالرغم من التحسينات التي طرأت على مركزية المخاطر وارتفاع في نسبة القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات، إلا أن دور هذه المركزية في التقليل من تعثر القروض لم يكن بالشكل المرغوب، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(4): تطور حجم القروض المتعثرة المصرح بها لدى مركزية المخاطر (الوحدة مليار دينار)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017.

يوضح الشكل نسبة القروض غير المسددة من طرف الأسر والمؤسسات والمقيدة على مستوى مركزية المخاطر، حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا، فقد سجل بنك الجزائر نسبة 55,4% من القروض غير المسددة، بلغت في نهاية 2017 ما قيمته

720.8 مليار دينار، مقابل 521.8 مليار دينار في نهاية 2016 (60.5%)، وهو ما يفسر عجز هذه المركزية في تحقيق الأغراض المنشودة والمساهمة في خفض المخاطر الائتمانية وبناء سياسات وإجراءات فعالة لإدارتها، بالإضافة أنها لا تقدم خدمات إضافية باتت مهمة مثل خدمات التقييم والدراسات، فهي موجهة أصلا لأغراض الرقابة ومتابعة التركزات الائتمانية.

4. تقييم مستوى عمق المعلومات الائتمانية في الجزائر:

يتم قياس عمق المعلومات الائتمانية من خلال مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدره البنك الدولي في تقريره السنوي "ممارسة أنشطة الأعمال" "Doing Business"، حيث يقيس القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى ونطاق التغطية، تتراوح نقاط هذا المؤشر بين 0 و 8 ويشير عدد نقاط أعلى إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية بما يسهل قرارات الإقراض، وإذا كانت مكاتب الائتمان الخاصة أو مراكز الائتمان العامة لا تعمل أو كان نطاق تغطيتها (عدد الأفراد والمؤسسات المقرضة والمسجلة في هذه المراكز) أقل من 5% من السكان الراشدين؛ فإن تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية يكون صفرا. (Business, 2018)

يبين الجدول رقم(1) تطور مؤشر عمق المعلومات الائتمانية للجزائر بما فيه تغطية السجلات(المراكز) العامة وتغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية خلال الفترة 2010-2018.

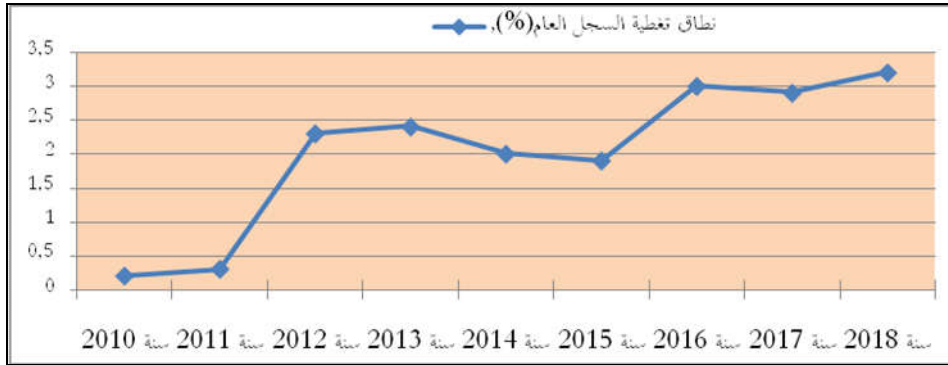
جدول رقم(1): تطور مؤشر عمق الاستعلام الائتماني في الجزائر خلال الفترة(2010-2018).

السنوات	مؤشر الاستعلام الائتماني "عمق المعلومات الائتمانية" (0منخفض-8مرتفع)	نسبة معلومات الائتمان المتوفرة إلى عدد السكان البالغين (%).	
		تغطية السجلات أو مكاتب الائتمان العامة	تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة
2010	0	0.2	0.00
2011	0	0.3	0.00
2012	0	2.3	0.00
2013	0	2.4	0.00
2014	0	2	0.00
2015	0	1.9	0.00
2016	0	3	0.00
2017	0	2.9	0.00
2018	0	3.2	0.00

Source :Doing Business, the World Banks, consulté le 28 /04/2019 à09H00

لم يسجل مؤشر الاستعلام الائتماني في الجزائر أي نقطة حيث بقي إلى غاية سنة 2018 في الصفر ويشير ذلك إلى عدم توفر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية نتيجة ضعف تغطية أنظمة الاستعلام الائتماني حيث لم تصل أو تتجاوز قيمتها نسبة 5%، إذ بلغت تغطية السجل العام (مركزية المخاطر) أقصى قيمة لها 3.2 في سنة 2018، أما مكاتب الاستعلام الائتماني المدارة من قبل القطاع الخاص فليس لها وجود في الجزائر، وبالتالي لا تتحصل البنوك على معلومات دقيقة حول المقترضين .

شكل رقم(5): تطور مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية(مركزية المخاطر).



Source :Doing Business, the World Banks, consulté le 28 /04/2019 à 09H00

بلغ نطاق تغطية السجل العام أو مركزية المخاطر في سنة 2013 نسبة أعلى بالمقارنة مع سنة 2010 حيث بلغت 2.4 مقابل 0.2 في سنة 2010 وهذا راجع إلى توسيع قاعدة البيانات بإلغاء الحد الأدنى للقروض المصرح بها والمقدرة ب2 مليون دينار (حسب النظام 12-01)، بعدها انخفضت هذه النسبة إلى 1.9 في سنة 2015 وذلك راجع إلى عدة أسباب منها تشغيل المركزية الجديدة، لكن تغطية المعلومات الائتمانية لم تبقى في ذلك المستوى بل ارتفعت في سنة 2016 إلى 3، لتصل في نهاية 2018 إلى 3.2، وذلك راجع إلى توسيع قاعدة المعلومات الائتمانية نتيجة إعادة إطلاق القرض الاستهلاكي في سنة 2015 وفق المادة 88 من قانون المالية لسنة 2015 (الجزائرية، العدد 78، 2014) بهدف تشجيع استهلاك المنتجات المحلية، بعدما تم تجميده في سنة 2009 حسب المادة 75 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (الجزائرية، العدد 44، 2009). لكن بالرغم من التحسن في تغطية هذه المركزية إلا أن هذه النسبة لا تزال تقل عن الحد الأدنى المطلوب وهو ما تظهره القيمة المتدنية لمؤشر الاستعلام الائتماني الذي يصدره البنك الدولي والتي تعكس عدم تمتع الجزائر بكفاءة ائتمانية .

V. الخلاصة:

تلعب أنظمة الاستعلام الائتماني دوراً مهماً في توفير البيانات المفصلة اللازمة لمساعدة هيئات الإقراض في ضبط المخاطر الائتمانية، حيث تمكنا في هذه الدراسة من عرض مختلف نماذج هذه الأنظمة وأهم المزايا التي تحققها ومتطلبات تطويرها والدور المنوط بالبنوك المركزية القيام به لتطويرها.

الاستنتاجات:

- تحقق أنظمة الاستعلام الائتماني عدة مزايا لكل من المقترضين، القطاع المصرفي والمالي، الجهات الرقابية والاقتصاد.
- تقوم البنوك المركزية بتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني من خلال القيام بمسؤولياتها في التنظيم المناسب والإشراف الفعال والرقابة المستمرة مع اعتماد المبادئ التوجيهية لهذه الأنظمة، مع الإفصاح عن أهدافها التنظيمية والرقابية واللوائح والسياسات المتعلقة بهذه النظم للجمهور لتعزيز المساءلة والامتثال لمتطلبات السياسة السارية.
- تمثل جهود بنك الجزائر في تجديد مركزية المخاطر الخطوة الأولى نحو إنشاء نظام كامل لتبادل المعلومات في الجزائر، والتي تعتبر من النماذج الرسمية للاستعلام الائتماني وأداة أساسية للرقابة على الائتمان.
- عدم وجود قانون أو لائحة محددة تحكم نظام الاستعلام الائتماني، ومع ذلك، فإن القوانين والأنظمة الصادرة من قبل بنك الجزائر تنص على إنشاء وتنظيم مركزية المخاطر.

- تم إلغاء الحد الأدنى المقدر بـ 2 مليون دينار جزائري للاستعلام عن البيانات في عام 2012، مما سمح بمشاركة المعلومات حول جميع القروض مع مركزية المخاطر، وقد ساهم هذا في زيادة حجم قاعدة البيانات.
- تشارك في مركزية المخاطر فقط الهيئات الخاضعة لإشراف وتنظيم بنك الجزائر وفق لوائح تكلف فيها بمشاركة واستشارة هذه المركزية.
- يعتبر إطلاق مشروع عصرنة وتطوير مركزية المخاطر خطوة مهمة نحو توسيع نطاق المعلومات المجمعة والمتاحة، إلا أن المشروع يتخلله بعض النقائص كما لم يتم تنفيذه بالشكل المطلوب، حيث لا يزال نطاق تغطية المعلومات الائتمانية ضعيفا وفقا لمؤشر المعلومات الائتمانية الذي يصدره البنك الدولي.

التوصيات:

- الإسراع في تطبيق رقم التعريف الوطني الموحد لدى جميع البنوك والمؤسسات المالية ومركزيات المخاطر وذلك لتسهيل جمع وتبادل المعلومات الائتمانية وإشراك كيانات أخرى في تبادل المعلومات الائتمانية على غرار البنوك والمؤسسات المالية.
- قيام بنك الجزائر بإحكام رقابته على البنوك والمؤسسات المالية لاسيما فيما يخص التصريح بجميع المعلومات الائتمانية عن المقترضين والكشف عن حالات التلاعب وغيرها باعتبارها المزود الرئيسي للمعلومات الائتمانية لمركزية المخاطر، دون تجاهل الرقابة على المركزية بحد ذاتها فيما يخص حسن تسييرها وأدائها.
- العمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية والقطاع الخاص على إقامة شركات أو مؤسسات خاصة للاستعلام الائتماني تحت إشراف ورقابة بنك الجزائر وبناء إطار قانوني وتشريعي ينظم عملها .
- استخدام التقنيات الحديثة والأكثر كفاءة لنجاح هذه المركزية وتجميع المعلومات الائتمانية السلبية والإيجابية من مختلف الكيانات المشاركة في مركزية المخاطر، بالإضافة إلى توسيع نطاق الخدمات التي يمكن تقديمها كإجراء الدراسات والبحوث وخدمات الاستشارات لإدارة المخاطر وخدمات التقييم (scoring) التي تمكن من خفض حجم الضمانات المطلوبة.

VI. الهوامش والإحالات:

المراجع باللغة العربية:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44. (26 08، 2009). المادة 75 من قانون المالية 2009. أمر رقم 09-01 مؤرخ في 22 يوليو 2009..
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78. (21 12، 2014). المادة 88 من قانون المالية 2015. قانون رقم 14-10 .
- الفاتح الشريف يوسف الطاهر. (2015). دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان. جامعة السودان: أطروحة دكتوراه في الفلسفة والدراسات المصرفية.
- بنك الجزائر. (2010). الأمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 غشت سنة 2010. يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض..
- بنك الجزائر. (2017). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2015، 2016، 2017.
- بنك الجزائر. (2016). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016. صادر في سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر. (2017). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017. صادر في جويلية 2018.
- بنك الجزائر. (1992). تنظيم مركزية الأخطار وعملها.، المادة 4 والمادة 8. النظام رقم 92-01 مؤرخ في 22 مارس سنة 1992.
- صندوق النقد العربي. (2019). إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني. للجنة العربية للمعلومات الائتمانية.

- صندوق النقد العربي. (2008). تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية .
- صندوق النقد العربي. (2017). تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية.
- عبد الله الحسن محمد. (2011). دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف. مجلة المصرفي، بنك السودان .
- محمد بوسابا. (2019). مقابلة مع مسؤول مركزية المخاطر حول تنظيم مركزية المخاطر وألية عملها بتاريخ 17 مارس 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

- algeria, b. (2012 , article 01,04,10,13). règlement n°12/01 du 20/02/2012 . organisation et fonctionnement de la centrale des risque entreprises et ménages . J.O.R.A.D N°36 du 13/06/2012.p45..
- Bank, W. (2011). General principles for Credit reporting.
- Business, D. (2018). Doing Business, Economy Profile, téléchargé de :arabic.doingbusiness.org, consulté le 24/02/2018 .
- daiwa, h. (2008). Development of database on corporate Credit information. university Research(HURI), Institute of Research(DIR).
- Zohra, F. F. (2014). Etude de la relation Crédit – Information à travers la mise en place des Bureaux de crédit:Essai de modélisation en données de panel. Université Abou Baker Belkaid, Tlemcen: These doctorat en sciences économiques.